كلمة
الدكتور نبيل العربي
الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الوزير/ الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة - وزير الخارجية،

معالى السيد علي بن صالح الصالح - رئيس مجلس الشورى،

أصحاب المعالي،

أصحاب السيادة،

السيدات والسادة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أستهل كلمتي بتقديم جزيل الشكر إلى مملكة البحرين ملكا وحكومة وشعبا على استضافة وتنظيم المؤتمر الدولي الهام حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان. ويمثل إنشاء المحكمة نقلة حضارية في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي.

يأتي هذا المؤتمر استكمالا لمبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بالدعوة لإنشاء المحكمة والذي رحب به مجلس الجامعة على مستوى القمة بموجب قراره رقم 573.

كما أهنئ المنامة باختيارها عاصمة الشباب العربي لعام 2015.

واسمحوا لي أن تقتصر كلمتي على معنى وأهمية إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وبالتالي لن أتطرق إلى كافة الموضوعات والأزمات والمتغيرات التي تمر بها المنطقة العربية اليوم وهي كثيرة، وذلك ليس إقلالاً لأهمية هذه الموضوعات وإنما لخصوصية هذا المؤتمر وتأكيداً على الإنجاز الكبير الذي تم في هذا الشأن. ومن هذا المنطلق جئت اليوم للتحدث في هذا المؤتمر حول هذا الإنجاز الكبير.

وقد خطونا منذ ذلك الوقت خطوات إيجابية... فتم تشكيل لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء لإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة. وعقدت اللجنة رفيعة المستوى خمسة اجتماعات توجت برفع مشروع النظام الأساسي إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في شهر مارس الماضي بدولة الكويت، وقد وافق المجلس من حيث المبدأ على المشروع على أن تستمر اللجنة رفيعة المستوى في جهودها من اجل وضعه في صيغته النهائية وعرضه على اجتماع قادم للمجلس الوزاري.

وقد اجتمعت اللجنة مؤخرا في 14-15 من الشهر الحالي وانتهت تماماً من إعداد الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي ومن المقرر عرضه على مجلس الجامعة في أقرب فرصة لإقراره حتى يبدأ إنشاء المحكمة التي تكرمت مملكة البحرين وعرضت استضافتها. وهو ما تم الموافقة عليه وفق قرار القمة العربية في دورتها العادية (24) بالدوحة العام الماضي.

السيدات والسادة

الحضور الكرام

تشغل قضية حقوق الإنسان اهتماما بالغا على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وقد تضاعفت هذه الأهمية في الوقت الراهن بالنسبة للعالم العربي بعد سنوات من الإقصاء والتهميش الاجتماعي دفعت بالمواطنين للمطالبة بالإصلاح السياسي والإصلاح الديمقراطي. فالعالم العربي يعيش مرحلة تحول فارقة في تاريخه الحديث، وتغيرات عميقة تقود مسيرتها الشعوب العربية المتطلعة إلى بناء دولة المؤسسات القائمة على العدل والمساواة والديمقراطية والتكافل الاجتماعي، أي الحكم الرشيد، والذي لا يمكن أن يتحقق في غياب حماية واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلي أن جامعة الدول العربية استضافت بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان أول مؤتمر إقليمي يعنى بقضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية تحت شعار "حقوق الإنسان في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية"، وذلك خلال الفترة من 20-22 مايو من هذا الشهر بمقر جامعة الدول العربية. وسيوفر هذا المؤتمر الإقليمي كل عامين منصة إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين (الحكومات، والبرلمانيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني) للتحاور حول أولويات حقوق الإنسان والتحديات التي تواجه الدول العربية.

ولابد من التنويه هنا، إلى أن المنطقة العربية تشهد حاليا اهتماما غير مسبوق بقضايا حقوق الإنسان تقديرا لأهميتها ودورها في الخروج من مصاف الدول النامية إلي مصاف الدول المتقدمة، ولن يتأتى هذا إلا بالنهوض بالإنسان ذاته الذي سيقود هذا التقدم. كما انه نظرا للطفرة الهائلة في وسائل الاتصال والإعلام والإنترنت، فقد أصبح من الصعوبة التستر على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعض الأشخاص أو المؤسسات أو الأنظمة في ظل تواجد العديد من الهيئات والمؤسسات التي ترصد وتراقب وتفضح هذه الانتهاكات من أجل تقديم مرتكبيها للمحاسبة والمسائلة القانونية بصرف النظر عن مراكزهم.

اليوم من هذه القاعة نخطر العالم الذي يرقبنا، ويراقبنا وبكل إمعان، أن قراراتنا تصدر بإرادة سياسية واعية تستهدف التحديث والتطوير، وتستهدي بحقوق الإنسان مسيرة وممارسة، وتبني قواعد نظام عربي جديد يتناغم ويتواءم مع النظام الدولي ويقر قواعده من منطلق ما نراه من مصلحة عامة يجدر تحقيقيها لأبناء المنطقة، وتؤكد على أن إنشاء المؤسسات والآليات الإقليمية ليس هدفا يقصد لذاته أو بنيانا يقام للتباهي به، وإنما وسيلة نحو غاية...وهو فيما يتعلق بالمحكمة احترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أود أن أنوه إلى أني طالبت مرارا بوقفة مع الذات والإقرار بأن ما تضمنه الميثاق العربي لحقوق الإنسان يظل قاصراً عن الإيفاء بكل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن مراجعته وتعديله بصورة تتفق مع المواثيق الدولية أصبح مطلباً ملحاً لا يمكن التغاضي عنه أو إهماله لأي سبب كان.

السيدات والسادة

الحضور الكرام

نحن بحاجة إلى العمل معا لضمان أن تؤسس المحكمة لتفي بهدفها الأصلي: لدعم الميثاق العربي لحقوق الإنسان ومنع انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

ولا يمكن أن تكون هناك دول حرة مستقلة مزدهرة في ظل مواطنين لا يتمتعون بالحرية والكرامة والحقوق وفي ظل حرمانهم من الإنصاف، ولا يمكن ضمان السلم الخارجي في غياب السلم الداخلي، أي السلم بين أبناء الوطن وبين المواطن والدولة....بعبارة أخرى، الالتزام بحقوق الإنسان حق أخلاقي وحق استراتيجي على حد سواء. كما أن استقرار دول المنطقة يتوقف على مدى تطبيقها واحترامها لمبادئ حقوق الإنسان التي تضمنتها المواثيق الدولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الطريق الذي يحقق التقدم في القرن 21 و هو التنفيذ السليم والكامل للمواثيق الدولية ولأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد مراجعته وتعديله طبقاً للالتزامات الدولية ذات الصلة للدول الأعضاء على الصعيد الوطني، حتى يمكن تعزيز واحترام حقوق الإنسان في مختلف أرجاء المنطقة.

إنشاء هذه المحكمة هام للحاق بركاب العصر وينبغي إتاحة الفرصة للمواطن في المنطقة العربية أن يصل إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان إذا ما استنفذ كافة السبل الوطنية للإنصاف. أني أود رؤية محكمة عربية لحقوق الإنسان ذو أسس قوية تتمتع بالاستقلالية وتسهّل على الأفراد ممن يدّعون انتهاك حقوقهم التي كفلها الميثاق العربي لحقوق الإنسان التماس العدالة لديها عندما لا تكون هناك فرصة للإنصاف الفعال على الصعيد الوطني.

وختاماً، أرجو لهذا المؤتمر كل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،